

الدعم المدرسي إضاءات في الخلفية والتطبيق



مدارس الإمداد
قسم الاعداد والتوجيه
حسن سلهب

لا يزال الدعم المدرسي على الرغم من الاقبال النظري عليه موضوعاً معقداً بعض الشيء، سواء لجهة اهدافه وشروطه، أم برامجه وإجراءاته التنفيذية، وهو ما جعله مصطلحاً يكتنفه الكثير من الغموض والشعور بالصعوبة وربما الاستحالة في بعض الاوضاع.

ولعل في ذلك بعض التعليل لاعتبارات تربوية وفنية وإدارية عديدة، حيث أن مسألة الدعم في الاساس هي مسألة إستراتيجية وعلاجية تتطلب أعمالاً فاعلة ووقتاً، كما تُعبر عن جهود بان فشلها غالباً، وخصوصاً إذا ما استثنينا الحالات المتأخرة بين التلامذة والمبررة في الاساس، ونحن هنا لا نريد الحكم على نوعية الجهود بقدر حرصنا على فهم الموضوع. وفي كل الأحوال فإن موضوع الدعم المدرسي حاجة قائمة منذ أن تقررّ الصف الدراسي وما يتضمنه من فروق فردية، شكلت تحدياً لكل الطرق والتقنيات التربوية على الدوام.

من هنا فعملية الدعم تطرح علينا مقارنةً فيها من الثبات والاستمرارية بقدر ثبات معطياتها واستمرارها، وينبغي ألا يغيب عن بالنا إعتبار قضية الدعم المدرسي إحدى أهم المؤشرات على واقع التجربة التعليمية وطرق التعاطي معها كونها تتناول المشهد الاخير من هذه التجربة، كما تشكل المعطيات النهائية لتنتائجها.

إن مسألة الدعم المدرسي إذا مرتبطة عضويّاً بكل ما سبقها ولا يمكن البحث فيها بصورة علمية إلا بعد توفير الشروط الاساسية لعمليات التعليم والتقييم وفقاً للمعايير المعتمدة. من هنا كلما ارتقت هذه العمليات بمنهجها وخطواتها ونتائجها صار بالامكان الحديث عن الدعم وبالتالي نضوج ظروفه ومعطياته.

إن نوعاً محدداً من النتائج ونوعاً محدداً من التلامذة يمكن أن يكون موضوعاً للدعم المدرسي وإلا سنكون في دور آخر ومهمة أخرى لا يستوعبها موضوع الدعم، من هنا تتجلى ضرورة تحديد هذه الانواع بغية إنجاز خطوات منتجة في هذا المجال. في ما يلي مقارنة عامة للمجالات التربوية العامة والفنية والادارية التي تطرحها عملية الدعم.

أولاً: في المجال التربوي العام

إن أول ما يتعين الالتفات اليه في هذا المجال تحديد العوامل التربوية العامة المؤثرة في الوضع التعليمي لكل تلميذ مقترح في برامج الدعم، من هنا لا يمكن أن يكون الدعم المدرسي طريقة في علاج النتائج لأسباب قابلة بذاتها للمعالجة والبحث. إن التوقف أمام الظروف التي تولد المعطيات التعليمية المقترحة للدعم أولى من أي عمل آخر مهما بدا لنا أنه منتج وسريع الجدوى. لا يمكن تحويل التلميذ الى صفوف الدعم قبل التعرف إلى

العوامل التربوية المؤثرة وبالتالي فرص التأثير عليها لصالح تعلم طبيعي من دون دعم.

إن المعنيين بالدعم هم أولئك التلامذة الذين فقدنا معهم كل فرص التأثير على مسببات تأخرهم عن رفاقهم في الصف. لذلك يكون الدعم والاستدراك للتلامذة الذين مرّوا بظروف استثنائية عامة أو خاصة داخل الصف أو خارجه وبشكل محدد وواضح، وإلا فالمسألة تقتضي تصرفاً آخر وبرنامجاً خاصاً وجهوداً مختلفة.



ثانياً: في المجال الفني

إن أبرز ما تعانيه تجارب الدعم الفني في المدارس يكمن في هذا التعاطي الغامض مع موضوعات الدعم، بحيث أن صفوف الدعم تشهد في الغالب تكراراً لطرق وجهود خضعت للتجربة سابقاً، وهو ما يكرّس الفشل السابق وبالتالي يحفر ثغرة كبيرة في نظرة التلميذ الى ذاته وإمكاناته التعليمية. من غير المجدي أن يقتصر الدعم المدرسي على إضافة وقت جديد، وجهود جديدة لا تختلف عن سابقتها إلا في حجم الصف ونوعية التلامذة. ومن غير المجدي أيضاً التعاطي مع واقع استثنائي من دون أدنى عملية تشخيص لمعطياته وبالتالي التفكير بالطرائق الفاعلة للتعامل معه.

إن عملية الدعم المدرسي تستحق جهوداً نوعية في تشخيص الواقع ربما تفوق عمليات التعلّم العادية نظراً لبعدها الاستثنائي. من هنا فإن تبرير الجمود في صفوف الدعم لا يعدو كونه اعترافاً ضمنياً بغياب التقييم الدقيق للواقع فضلاً عن ضعف الطرائق المعتمدة في التعامل معه.

إن الدعم المدرسي عناية فائقة بالتلميذ، ودرجة عالية من الاهتمام به، وهو يعبر عن تحدٍّ واضح لكل ما لدينا من خبرة وقدرة فنية في عملية التعلّم، ومن الواضح انه لن يمر وقت طويل قبل أن نكتشف إمكانية جديدة لدينا تتأسف معها بشدة على نتائج سلبية هائلة لم يكن بمقدورنا أن نتعامل معها بفعالية. إذاً نحن مع الدعم المدرسي نكرّر نمطاً واحداً اعتمدناه في الصفوف العادية موجّهماً للمجموعة العليا والوسطى، والان نحن في صدد اعتماده مع المجموعة الدنيا والمتأخرة^(١).

لذلك تقتضي الضرورة حصر الجهود في إطار أهداف وكفايات شديدة الوضوح في ذهن المعلم كي يتسنى له إعداد خطوات فعّالة بالتشاور مع منسق المادة، والتطوير ضرورة من ضرورات العمل ولو اقتضى ذلك تعديلاً في البرامج^(٢) أو في شيء آخر.

وهل يفكر المعلم والمعنيون بالدعم المدرسي أنه لا توجد خيارات أخرى بعد الدعم وان تقرير الدعم في الأساس هو تعبير عن فرص واضحة في التطوير. قبل التصديّ لعمليات الدعم يجب أن تنجز جهود فائقة الدقة. والإخفاق بعد ذلك ليس مبرراً.

ثالثاً: في المجال الإداري

إذا كان المجال التربوي العام يقف خلف ما يمكن تسميته بفوضى الدعم المدرسي، والعنصر الفني يفسّر نسبة كبيرة من إخفاقاته، فإن العنصر الإداري يعلّل غيابه كلياً عن مجموعة كبيرة من المدارس، ولعلّ في ذلك بعض التبرير فالمواد المطروحة في ظل ظروف تعليمية جيدة تحتاج إلى أكثر من الحصص المتاحة والدوام المحدد، فكيف يكون الوضع مع الظروف التعليمية الصعبة؟

إن الوقت هو المعضلة الإدارية الأولى على مستوى تحقيق برامج الدعم المدرسي. من هنا كانت الخيارات صعبة دائماً أثناء الفرصة اليومية، بعد الدوام اليومي، أو خلال العطل، ومع عدم التقليل من الفوائد الممكنة في هذه الأوقات إلا أنها تُعتبر من الأوقات الصعبة نسبياً، والمكلفة إجمالاً، وربما المتأخرة أحياناً.

ثم تأتي عقبات أخرى من قبل المعلم المختص والمكان المناسب وغيرها من العقبات التي تتعلق بالاستعدادات والقناعات الموجودة لدى الأطراف المعنية (المدرسة، الأهل، التلميذ...). بدايةً لا بد من التأكيد على أن الاتجاه العام في موضوع نتائج التعلّم يميل إلى المزيد من المعالجة وبالتالي وضع الحلول الشاملة. بمعنى آخر سوف يشهد المستقبل المزيد من الحرص على تحقيق الحد الأدنى من التعلّم بنسبة شاملة للتلامذة كافة وربما سيشكل ذلك موضوعاً حيويّاً في التنافس والتمايز بصورة أكثر احتراماً مما هو عليه الواقع الحالي كما أن المسألة للمدرسة وبالتالي للمعلم المختص سوف تصبح أكثر موضوعية وأكثر قوة، مما هي عليه الآن، مما يدفعنا للاستنتاج المسبق بأن ما نسميه اليوم دعماً مدرسياً، سوف يصبح شأنًا واجباً فيه الكثير من الالتزام والحقوق المألوفة.

من هنا لا بد من إعطاء هذا الموضوع حجماً من الاهتمام والجهد والمال يتناسب مع مستقبل العمل التربوي الذي أشرنا إلى آفاقه.

ولما كان التأخر المتعلق بالدعم المدرسي أمراً ثابتاً، لثبات عوامله المتنوعة، فلا بد من إقرار مجموعة من الأنظمة التي تُدخل برامج الدعم المدرسي في صلب الدوام المدرسي، وحصص المواد وفي تحديد نصاب الحصص للمعلمين، وعدد الغرف الصفية في المدرسة وإذا كان لنا أن نقترح خطوات عملية فإننا نذكر ما يأتي:

ولا بد هنا من تحديد عدد التلامذة في صف الدعم بعشرة تلامذة كحد أقصى، على أن يتشكل هذا العدد من أكثر من شعبة. أما تعدد الصفوف والمستويات فيجب أن ينظر إليه بحذر وتأمل. إن الاهتمام بالمعلم المكلف بالدعم مادياً ومعنوياً وعلمياً وتربوياً يعكس مستوى الاهتمام بالدعم المدرسي برمته.

إضافة إلى ذلك فإن موضوع الدعم المدرسي من الحساسية والدقة ما يعجز عن تلبية مستحقته معلم أو شخص واحد مهما تنوعت خبرته وتعمقت تجربته: إنه عملٌ فريقي بامتياز وجهد جماعي بالتأكيد. إن التلامذة المحالين إلى صفوف الدعم هم بمثابة تلامذة لم تتمكن الجهود الفردية من تأمين احتياجاتهم أو اكتشاف قدراتهم ومهاراتهم، فهم مع أوضاعهم هذه كالمريض الذي يحتاج إلى إجراء داخلي



تحديد عدد التلامذ في صف الدعم المدرسي بعشرة تلامذ كحد أقصى

مباشر، يستوجب جراحة يضطر معها الطبيب للاستعانة بفريق من الاختصاصيين.

أخيراً، إن عمليات الدعم المدرسي سوف تشكل مختبراً غنياً بالتجارب التي سترتد إيجاباً على تجربة المدرسة برمتها، كما ستسهم هذه العمليات بمعطياتها ونتائجها في تشكيل العقل العام الذي يقود المدرسة نحو مزيد من التطور والإنجازات الجديدة المتقدمة ■

الهوامش

(١) يقصد بـ «العليا، الوسطى، الدنيا، المتأخرة» مستوى التلامذة بالنسبة لمعدل العلامات.

(٢) تعديل في البرامج: يقصد به برامج توزيع الحصص الأسبوعية.

(٣) من EB1 ← EB9

– تحديد حصة دعم واحدة أسبوعياً فقط لكل من اللغتين الأجنبية والعربية في الحلقتين الأولى والثانية وكذلك، أربع حصص للعربية والأجنبية والرياضيات والعلوم بمعدل حصة واحدة أسبوعياً لكل مادة في الحلقة الثالثة، على أن هذا التحديد يعتبر بمثابة الحد الأقصى والقابل للتخفيض تبعاً للحاجة القائمة.

من هنا فإن الحجم الأقصى لخصص الدعم في مدرسة مكونة من تسعة صفوف (٣) يعادل ٢٤ حصة لا تحتاج سوى إلى غرفة صفية واحدة وإلى نصاب معلم واحد مع الاهتمام بالاختصاص. ومن المفيد أن تبدأ المدرسة بحصة دعم واحدة بالتناوب بين المواد يصار بعدها إلى إضافة الحصص وفق الحاجة.

أما في ما يتعلق بتأمين مصدر هذه الحصص ضمن الدوام فالخيارات متعددة في اعتماد توقيت معين للخصص، يسمح بإضافة حصتين أسبوعياً للحلقتين الأولى والثانية وبتكريس اليوم السادس للحلقة الثالثة أو غير ذلك؛ على أن التركيز في معالجة المتأخرين عبر صفوف الدعم سوف يرتد إيجاباً على إنتاجية الوقت في الحصص العادية.

أما التلامذة في الصفوف العادية فيتابعون، خلال حصص الدعم، برنامجاً خاصاً أيضاً، ولا بأس بتحديد مبلغ رمزي كبديل دعم خاص لنهوض بالأعباء المترتبة. على أن التقرير بإحالة التلميذ إلى صفوف الدعم مع البرنامج الخاص به، ومتابعة تطورات أوضاعه، والإشراف المباشر على آليات التقييم والنتائج، كل ذلك يعود إلى لجنة خاصة مكونة من منسق المادة والمرشد الاجتماعي والمدير، حيث تعقد اجتماعاتها الدورية كل أسبوع وتواكب التطورات شيئاً فشيئاً.